«الخدمة المدنية» و«Beyon Solutions» يوقعان اتفاقية لتعزيز التحول الرقمي في مجال الموارد البشرية الحكومية

وقّع الشيخ دعيج بن سلمان آل خليفة رئيس جهاز الخدمة المدنية، بحضور السيد محمد علي القائد الرئيس التنفيذي لهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، اتفاقية استراتيجية مع السيد نيك تون الرئيس التنفيذي لشركة (Beyon Solutions) التابعة لمجموعة Beyon، لتنفيذ برنامج شامل للتحول الرقمي في مجال الموارد البشرية، يُعد الأول من نوعه في المنطقة، بما يدعم مواصلة تحديث قدرات الموارد البشرية الحكومية ومسيرة التحول الرقمي في مملكة البحرين.

وبموجب الاتفاقية، سيعتمد جهاز الخدمة المدنية نظام «Oracle Fusion Cloud»، بهدف تطوير منظومة الموارد البشرية من خلال توفير بيئة تقنية متكاملة وأكثر كفاءة وتمكينًا رقميًا، بما يرسخ أسسًا قوية للتطوير المستقبلي للخدمات الحكومية في هذا المجال.

وتجمع الاتفاقية بين الحلول السحابية المتقدمة وحلول «Oracle Fusion» من شركة «Oracle»، والخبرات المحلية التي تمتلكها شركة Beyon Solutions في مجالات التنفيذ والتشغيل والخدمات السحابية. وستُشغّل هذه الحلول عبر خدمات «Hyper Cloud Services» (السحابة الفائقة السيادية) التابعة لشركة Beyon Solutions، والمدعومة بتقنية«Oracle Alloy» ، والتي تُدار داخل مملكة البحرين، بما يضمن تقديم خدمات سحابية متطورة تتوافق مع المتطلبات المحلية.

وبهذه المناسبة، أكد الشيخ دعيج بن سلمان آل خليفة رئيس جهاز الخدمة المدنية، أن تطوير منظومة الموارد البشرية يعد أحد المحاور الأساسية لرفع كفاءة العمل الحكومي، وضمان مواكبة الأنظمة والتطبيقات للمتطلبات المتجددة للقطاع العام، وذلك في إطار حرص الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الرامية إلى مواصلة تطوير الأداء الحكومي وتسريع وتيرة التحول الرقمي في مختلف القطاعات الحكومية.

وأشار إلى أن تبني هذا المشروع الرائد كأول تحول من نوعه على مستوى المنطقة بالاعتماد على نظام «Oracle Fusion» وما يتيحه من تقنيات سحابية متقدمة يمثل خطوة استراتيجية نحو بناء منظومة موارد بشرية أكثر تكاملًا وكفاءة ومرونة، بما يعزز جاهزية الجهاز لمتطلبات المستقبل ويدعم جهود تطوير الخدمات الحكومية خلال السنوات المقبلة.

وأضاف رئيس جهاز الخدمة المدنية أن توفير بنية تحتية تقنية آمنة وسيادية يشكل عنصرا أساسيا في نجاح هذا التحول، وتجمع الشراكة مع شركة Beyon Solutions بين أحدث الخبرات والتقنيات العالمية والكفاءات المحلية المتخصصة، بما يسهم في تسريع مسيرة التحول الرقمي وتحقيق الأهداف الاستراتيجية بكفاءة واستدامة.

من جانبه، أكد محمد علي القائد الرئيس التنفيذي لهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، أن هذه الاتفاقية تجسد مستوى التنسيق والتكامل المستمر بين الجهات الحكومية في تبني أحدث الحلول الرقمية والتقنيات السحابية المتقدمة، بما يسهم في تطوير منظومة العمل الحكومي ورفع كفاءة الأداء وجودة الخدمات، مشيرًا إلى أن تنفيذ هذا المشروع، الأول من نوعه في المنطقة بالاعتماد على البنية التحتية السحابية السيادية، يمثل نقلة نوعية تدعم جهود التحول الرقمي الشامل في القطاع الحكومي بمملكة البحرين، وتعزز جاهزية الجهات الحكومية للاستفادة من التقنيات الحديثة، مع ضمان أعلى معايير أمن البيانات الحكومية وحمايتها.

وأوضح القائد أن هذا التعاون يعكس أهمية الشراكة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والاستفادة من الخبرات والحلول الرقمية المتقدمة، بما يدعم استدامة التطوير والابتكار في العمل الحكومي، مؤكدًا حرص الهيئة على مواصلة دعم مبادرات التحول الرقمي، وتعزيز التعاون مع مختلف الجهات لتطوير الأنظمة والخدمات الرقمية الحكومية بما يواكب التطلعات المستقبلية.

من جهته، قال نيك تون الرئيس التنفيذي لشركة بيون سولوشنز إن الشراكة مع جهاز الخدمة المدنية تأتي في إطار تنفيذ برنامج ذي أهمية استراتيجية ضمن مسيرة التحول الحكومي في مملكة البحرين، مشيرًا إلى أن هذه الاتفاقية تمثل تعاونًا ستواصل من خلاله شركة Beyon Solutions مشاركتها الوثيقة، بدءًا من مرحلة التنفيذ ووصولًا إلى التشغيل المستمر للمنصة وتطويرها، بما يضمن تزويد الجهاز بالدعم والاستمرارية طوال مدة البرنامج، مؤكدًا التزام الجانبين المشترك بدعم ومواصلة تقدم مملكة البحرين في مجالي التحول الرقمي وتحديث البنية السحابية.

وتشكل هذه الاتفاقية ركيزة أساسية لتعزيز التحول الرقمي في مجال الموارد البشرية بجهاز الخدمة المدنية من خلال توفير بنية رقمية سيادية متطورة، كما تمثل نموذجًا عمليًا «ريياديًا» لاستفادة الجهات الحكومية في مملكة البحرين من التقنيات السحابية المتقدمة، مع ضمان أعلى مستويات الأمن والمرونة وسيادة البيانات بما يدعم استمرارية وكفاءة الخدمات الحكومية الحيوية.

نورة جمشير رئيسا تنفيذيا لشركة سينرجي للخدمات المشتركة

أعلنت شركة ممتلكات البحرين القابضة («ممتلكات»)، صندوق الثروة السيادي لمملكة البحرين، أمس تعيين نورة عبدالرحمن جمشير رئيساً تنفيذياً لشركة سينرجي للخدمات المشتركة ذ.م.م («سينرجي»)، إحدى شركات مجموعة ممتلكات، والتي تأسست بهدف تعزيز الكفاءة التشغيلية من خلال توحيد الخدمات المؤسسية المشتركة وتقديم حلول الدعم المتخصصة للشركات ضمن محفظة ممتلكات.

وتنضم نورة عبدالرحمن جمشير إلى سينرجي قادمة من معهد البحرين للؤلؤ والأحجار الكريمة (دانات)، حيث شغلت منصب الرئيس التنفيذي منذ عام 2019، وتتمتع بخبرة قيادية تمتد لأكثر من عقدين عبر قطاعات الخدمات المالية والسلع والتنمية الدولية، حيث تولت مناصب قيادية بارزة في كل من مركز دبي للسلع المتعددة، وبورصة دبي للماس، وفريق الخبراء التابع لمجلس الأمن بالأمم المتحدة. وتحمل جمشير درجة البكالوريوس في العلوم في التمويل والاستثمار والاقتصاد من كلية بابسون في الولايات المتحدة الأمريكية.

○ نورة جمشير.

وتعليقاً على تعيينها، قالت نورة عبدالرحمن جمشير الرئيس التنفيذي لشركة سينرجي: «يشرفني الانضمام إلى سينرجي وقيادة الشركة لتقديم خدمات عالية الجودة تحقق قيمة مضافة للشركات ضمن محفظة ممتلكات. وأتطلع إلى العمل عن كثب مع جميع الشركاء لتعزيز التميز التشغيلي، وتطوير القدرات، وتحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل.»

ويعكس تأسيس سينرجي التزام ممتلكات بمواصلة تعزيز أداء شركات محفظتها من خلال نهج الملكية الفعالة وخلق قيمة مستدامة على المدى الطويل. ومن خلال توحيد خدمات الدعم المؤسسي المتخصصة ضمن منصة متكاملة، تُمكّن سينرجي شركات المحفظة من التركيز على أعمالها الأساسية، مع الاستفادة من خبرات مهنية متخصصة، وكفاءات تشغيلية معززة، وأطر حوكمة راسخة تدعم النمو وترفع مستوى الأداء.

Bede تطلق حملة العودة إلى المدارس لتوفير حلول تمويل للمستلزمات والرسوم الدراسية

أطلقت Bede البحرين، تطبيق الحلول التمويلية المصغرة المبتكرة، حملة العودة إلى المدارس، والتي تتيح للعملاء المؤهلين الحصول على تمويل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية يصل إلى 3,000دينار بحريني، لمساعدة أولياء الأمور والطلبة على إدارة المصروفات المرتبطة بالتعليم بسهولة ومرونة وثقة أكبر. ومن خلال الحملة، يمكن للعملاء المؤهلين الاستفادة من خدمة «تعليم»، وهي خدمة التمويل التعليمي المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والمصممة لدعم مجموعة من الاحتياجات المالية المرتبطة بالتعليم، ومنح أولياء الأمور والطلبة مرونة أكبر في إدارة الرسوم الدراسية وغيرها من المصروفات المرتبطة بالعام الدراسي.

وتعكس حملة العودة إلى المدارس التزام Bede المستمر بوضع احتياجات عملائها في صميم خدماتها، من خلال توفير حلول تمويل إسلامية عملية ومرنة وسهلة الوصول، بما يساعد الأسر والطلاب على إدارة المصروفات المرتبطة بالتعليم مع استعدادهم للعام الدراسي الجديد، وذلك عبر تجربة رقمية سهلة ومتكاملة من خلال التطبيق. وتوفر Bede عملية تسجيل وتمويل رقمية مبسطة، حيث يمكن للعملاء التقدم للحصول على التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية خلال دقائق، من أي مكان وفي أي وقت على مدار الأسبوع، إلى جانب فرصة استرداد كامل مبلغ التمويل من خلال السحوبات الشهرية، بما يعزز سهولة التجربة وقيمتها للعملاء.

جمعية حفظ النعمة وبنك الطعام السعودي يوسعان نطاق التعاون للحد من هدر الطعام

قامت جمعية حفظ النعمة برئاسة آمال يوسف المؤيد عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية، وبمشاركة عدد من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بزيارة ميدانية لبنك الطعام السعودي بالمنطقة الشرقية. يأتي ذلك في إطار جهود الجمعية لتعزيز التعاون الإقليمي، وتبادل الخبرات، والاطلاع على أفضل الممارسات في مجال حفظ فائض الطعام وإدارته.

وضم وفد الجمعية كلاً من ليلى محمد جناحي عضو مجلس الإدارة والأمين المالي، وفاروق محمد الخاجة عضو مجلس الإدارة، وثورة إبراهيم الظاعن الرئيس التنفيذي، وندى إسحاق عبدالكريم سكرتير مجلس الإدارة.

وكان في استقبال الوفد من جانب بنك الطعام السعودي كلًا من: فيصل محمد الشوشان الرئيس التنفيذي، وأحمد عادل المنتاخ نائب الرئيس التنفيذي، وناصر محمد الهاجري، مدير إدارة الاتصال والعلاقات الإعلامية، وعبير خالد الجديعي، مديرة الشؤون الإدارية والموارد البشرية.

كما شكل الاطلاع على مشروع «إطعام إكسبرس» محوراً رئيسياً من هذه الزيارة، وهو سوبرماركت غير ربحي يوفر مختلف المنتجات بأسعار تنافسية. وقد أتاحت هذه الفرصة للفريق التعرّف على آلية عمل المتجر ودوره في دعم مبادرات حفظ النعمة، إلى جانب مساهمته في دعم الجهود الأوسع للحد من الهدر الغذائي وتعظيم الاستفادة من فائض الطعام.

وناقش الطرفان خلال الزيارة عددًا من مجالات التعاون المستقبلية، شملت تعزيز الشراكة المؤسسية بين الجانبين، ودراسة إنشاء لجنة مشتركة لتبادل الخبرات، وتقييم فرص تطبيق نماذج الاستدامة المالية، إلى جانب بحث إمكانية إنشاء كيان غير ربحي مدر للدخل، وتطوير شبكة توزيع الطعام ونقاط الاستلام، والاستفادة من تجربة مشروع «إطعام إكسبرس»، فضلاً عن مواصلة تبادل الزيارات والخبرات بما يسهم في تنفيذ مبادرات مشتركة داعمة للجهود الرامية إلى الحد من الهدر الغذائي على صعيد دول المنطقة.

وفي هذا السياق، صرحت آمال يوسف المؤيد عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية في جمعية حفظ النعمة قائلة: «تأتي هذه الزيارة بناء على توصيات رئيس مجلس الإدارة السيد عبداللطيف بن عبدالله الراجحي، وانطلاقًا من إيماننا بأهمية الانفتاح على التجارب الناجحة والاستفادة من أفضل الممارسات الإقليمية في مجال حفظ فائض الطعام وإدارته.

وقد جسدت هذه الزيارة أيضًا فرصة قيّمة للاطلاع على نماذج تشغيلية مبتكرة، في مقدمتها مشروع «إطعام إكسبرس»، الذي يقدم مثالاً عمليًا يجمع بين خدمة المجتمع والاستدامة المالية. ونتطلع إلى البناء على مخرجات هذه الزيارة من خلال توسعة آفاق التعاون مع بنك الطعام السعودي، وتبادل الخبرات، ودراسة المبادرات التي يمكن مواءمتها مع احتياجات مملكة البحرين، بما يسهم في تعزيز أثر الجمعية وخدمة المجتمع.»

وتندرج هذه الزيارة ضمن جهود جمعية حفظ النعمة لمواكبة التجارب الرائدة وتبني الحلول المبتكرة التي تعزز كفاءة إدارة فائض الطعام، وترسخ مبادئ الاستدامة، وتدعم رسالتها الإنسانية في الحد من الهدر الغذائي وضمان الاستفادة المثلى من الموارد الغذائية بما يخدم أفراد المجتمع.

ثقافة الادخار لدى الأسر الخليجية

○ بقلم:
عدنان أحمد يوسف.

تشكل المدخرات أحد المكونات المهمة للثروة المالية في الاقتصادات الخليجية، وتكشف أرقام عام 2025 عن استمرار النمو الكبير في الأموال المودعة لدى الجهاز المصرفي. فقد بلغ إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية في دول مجلس التعاون نحو 2.3 تريليون دولار بنهاية 2025، بزيادة 10.6% على عام 2024، في الوقت الذي تجاوزت فيه أصول البنوك الخليجية 3.9 تريليونات دولار. وهي أرقام تعكس الحجم الكبير للسيولة والثروة المالية الموجودة داخل اقتصادات المنطقة.

لكن مبلغ 2.3 تريليون دولار لا يمثل مدخرات الأسر الخليجية وحدها؛ فهو يشمل ودائع الحكومات والشركات والمؤسسات والأفراد، كما أن جزءاً من ودائع الأفراد موجود في حسابات جارية تستخدم للإنفاق اليومي ولا يمثل ادخاراً بالمعنى الاقتصادي الدقيق. ومن الناحية الأخرى، فإن المدخرات المالية للأسر لا تقتصر على «حسابات التوفير»، بل تشمل جزءاً مهماً من الودائع لأجل، إضافة إلى الصناديق والأسهم والصكوك وغيرها من الأصول المالية.

وهنا تظهر فجوة إحصائية مهمة: لا يوجد حتى الآن رقم خليجي موحد يحدد بدقة نسبة الودائع الادخارية والآجلة الخاصة بالأسر من إجمالي الودائع الخليجية. وتختلف البنوك المركزية الخليجية في تصنيفها؛ فبعضها يفصل الأفراد عن الشركات وبعضها يجمعهما. ولذلك فإن إعطاء نسبة خليجية محددة للمدخرات الأسرية من رقم الـ2.3 تريليون دولار سيكون تقديراً لا رقماً إحصائياً رسمياً. وهذا في حد ذاته يدعو إلى تطوير مؤشر خليجي موحد لادخار الأسر.

لكن أهمية الادخار لا تقاس بحجمه وحده. فالسؤال الأكثر ارتباطاً بحياة الناس هو: هل أصبح الادخار عادة مالية مستقرة داخل الأسرة الخليجية؟

ولا يمكن طرح هذا السؤال بمعزل عن الأعباء المتزايدة التي تواجهها الأسر. فقد تغير هيكل الإنفاق الأسري خلال العقود الأخيرة، وارتفعت الالتزامات المرتبطة بالسكن وتعليم الأبناء والصحة والنقل والخدمات، إلى جانب أنماط استهلاك حديثة أصبحت جزءاً من الحياة اليومية. كما تواجه الأسرة التزامات تمتد لسنوات طويلة، من شراء المسكن وتعليم الأبناء إلى الاستعداد للتقاعد ومساندة الأبناء عند بدء حياتهم العملية والأسرية.

ولذلك فإن الدعوة إلى الادخار لا ينبغي أن تنطلق من افتراض أن كل أسرة تمتلك فائضاً كبيراً من دخلها تستطيع ببساطة الاحتفاظ به. فهناك أسر تستوعب النفقات الأساسية معظم دخلها، وأخرى تتحمل أقساطاً والتزامات مالية طويلة الأجل.

لكن هذه الضغوط نفسها تجعل الادخار أكثر أهمية وليس أقل أهمية. فالأسرة التي تواجه مستقبلاً تعليم الأبناء أو التقاعد أو مصروفاً صحياً مفاجئاً تكون أكثر قدرة على التعامل معه إذا بنت احتياطياً مالياً بصورة تدريجية. والادخار هنا ليس ترفاً أو تجميداً للأموال، وإنما شكل من أشكال التأمين الذاتي ضد المستقبل.

ومن هنا ينبغي الانتقال من فكرة «ادخار ما يتبقى من الراتب» إلى تخصيص نسبة من الدخل للادخار قبل توزيع بقية الإنفاق. وليس ضرورياً أن تكون النسبة كبيرة منذ البداية؛ فالأهم هو الانتظام والاستمرارية، ثم زيادة المبلغ تدريجياً كلما تحسنت قدرة الأسرة المالية.

ويمكن للبنوك والمؤسسات المالية الخليجية أن تؤدي دوراً أكبر في هذا التحول من خلال منتجات ادخارية مرتبطة بأهداف واضحة: حساب لتعليم الأبناء، وآخر للتقاعد، وثالث لشراء المسكن، وصندوق للطوارئ. كما يمكن ربط الراتب ببرنامج اختياري يحول تلقائياً مبلغاً أو نسبة محددة إلى حساب ادخاري فور استلامه.

وتبدأ ثقافة الادخار قبل ذلك من المدرسة. فتعليم الأبناء كيفية إعداد ميزانية بسيطة، والتمييز بين الحاجة والرغبة، وفهم كلفة الاقتراض وأهمية الادخار والاستثمار، قد يكون أكثر تأثيراً في أمنهم المالي مستقبلاً من كثير من المعلومات النظرية التي يتعلمونها.

ولا ينبغي كذلك الخلط بين الادخار والاستثمار. فالمرحلة الأولى للأسرة هي تكوين احتياطي آمن لمواجهة الطوارئ، بينما يمكن توجيه المدخرات التي لن تحتاج إليها لسنوات إلى استثمارات متنوعة تتناسب مع قدرتها على تحمل المخاطر. وبذلك يصبح الادخار بداية لبناء الثروة وليس غاية في ذاته.

إن قوة الاقتصادات الخليجية وارتفاع الودائع المصرفية مؤشران مهمان، لكن قوة الاقتصاد لا تكتمل من دون تعزيز المتانة المالية للأسرة. فالأمن المالي الوطني يبدأ، في جانب منه، من الأمن المالي للأفراد.

والأسرة الخليجية تواجه بالفعل أعباء متزايدة، ولا يمكن تجاهل هذه الحقيقة عند دعوتها إلى الادخار. لكن المفارقة أن هذه الأعباء نفسها هي التي تجعل الادخار أكثر ضرورة: فهو ليس اقتطاعاً من رفاه الأسرة اليوم بقدر ما هو مساهمة في حماية قدرتها على مواجهة الغد.

واردات البحرين تتجاوز 2.68 مليار دينار في 7 أشهر..

الواردات تقفز إلى 437.9 مليون دينار في يوليو

كتبت: نوال عباس

كشفت بيانات بوابة البحرين للبيانات الحكومية أن إجمالي واردات مملكة البحرين بلغ نحو 2.682 مليار دينار بحريني خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2026، وسط تنوع لافت في مصادر الاستيراد بين الأسواق الآسيوية والعربية والأوروبية والأمريكية، وتصدرت الصين والإمارات قائمة أكبر الأسواق الموردة إلى المملكة.

وأظهرت البيانات أن الواردات سجلت أعلى قيمة شهرية خلال الفترة في يناير، بنحو 527.8 مليون دينار، تلاه فبراير بقيمة 523.1 مليون دينار.

وتراجعت قيمة الواردات بشكل حاد خلال مارس إلى نحو 221.1 مليون دينار، قبل أن تعاود الارتفاع تدريجيًا، مسجلة 287.7 مليون دينار في أبريل، و311.7 مليون دينار في مايو، ثم 372.5 مليون دينار في يونيو، وصولًا إلى نحو 437.9 مليون دينار في يوليو.

وبذلك بلغت قيمة الواردات خلال يونيو ويوليو وحدهما نحو 810.4 ملايين دينار، أي ما يقارب ثلث إجمالي الواردات المسجلة خلال الأشهر السبعة.

الصين والإمارات تتصدران

وعلى مستوى أهم الأسواق الموردة، جاءت الصين في المرتبة الأولى بقيمة واردات بلغت نحو 389.9 مليون دينار، بفارق طفيف جدًا عن الإمارات العربية المتحدة التي سجلت واردات بقيمة 389.6 مليون دينار.

وحلت السعودية في المرتبة الثالثة بقيمة 236.6 مليون دينار، تلتها الهند بنحو 154.2 مليون دينار، ثم المملكة المتحدة بقيمة 147.2 مليون دينار.

كما بلغت واردات البحرين من الولايات المتحدة نحو 136.1 مليون دينار، ومن أستراليا 133.6 مليون دينار، ومن اليابان 96.4 مليون دينار، فيما سجلت الواردات من ألمانيا 88.3 مليون دينار، ومن فرنسا 74.5 مليون دينار.

وتشير البيانات إلى أن أكبر 10 دول موردة استحوذت مجتمعة على نحو 1.846 مليار دينار، بما يعادل قرابة 68.8 % من إجمالي واردات المملكة خلال الفترة.

تصدر أكسيد الألومنيوم والذهب

وعلى صعيد أبرز السلع المستوردة من حيث القيمة، تصدر أكسيد الألومنيوم القائمة بإجمالي واردات بلغ نحو 161.9 مليون دينار، تلاه الذهب في شكل سبائك بقيمة بلغت نحو 145.4 مليون دينار.

وحلت أجزاء محركات الطائرات في المرتبة الثالثة بقيمة 90.5 مليون دينار، فيما بلغت قيمة واردات الحلي والمجوهرات وأجزائها من الذهب نحو 83.6 مليون دينار.

كما سجلت واردات خامات الحديد ومركزاتها غير المكتلة نحو 59.2 مليون دينار، بينما بلغت قيمة الأدوية المهيأة للبيع بالتجزئة نحو 53.9 مليون دينار.

وشملت قائمة أبرز الواردات الهواتف الذكية بقيمة بلغت نحو 49.2 مليون دينار، والمحركات التوربينية النفاثة بنحو 42.7 مليون دينار، إضافة إلى الألومنيوم الخام غير المخلوط بقيمة 41.6 مليون دينار.

وفي قطاع السيارات، بلغت واردات سيارات الجيب بسعة محرك من 1501 إلى 3000 سم^3 نحو 34.9 مليون دينار، فيما سجلت سيارات الجيب التي تتجاوز سعة محركاتها 3000 سم^3 نحو 33.1 مليون دينار.

وتعكس هذه الأرقام تنوعًا واسعًا في هيكل الواردات البحرينية، التي تشمل المعادن والمواد الخام والذهب وقطع ومكونات الطائرات والأدوية والأجهزة الإلكترونية والسيارات، فيما تواصل الصين والإمارات والسعودية تصدر قائمة أبرز الشركاء من حيث قيمة السلع الواردة إلى المملكة.